مجتمع

انتشال جثث 14 مهاجراً جنوبي إيطاليا

ارتفعت إلى 34 الحصيلة المؤكدة لقتلى غرق مركب أقلّ مهاجرين قبالة سواحل كالابريا جنوبي إيطاليا، ليل الأحد - الاثنين الماضي، بعد انتشال جهاز خفر السواحل الإيطالي 14 جثة إضافية. وكان أكثر من 60 شخصاً في عداد المفقودين، بينهم أفغان أبحروا من سواحل تركيا. والاثنين الماضي، عُثِر على عشر جثث بعد غرق مركب آخر كان يقلّ مهاجرين قبالة سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية. وقضى أو فقد أثر أكثر من ألف مهاجر في البحر المتوسط هذا العام، في حين بلغ هذا العدد 3155 العام الماضي. (فرانس برس)

30 قتيلاً بالعواصف في أميركا الوسطى

تتواصل الخسائر في الأرواح والأضرار الكبيرة الناتجة عن هبوب عواصف وهطول أمطار غزيرة في أميركا الوسطى. وقتِل 30 شخصاً على الاقل، من بينهم 19 في السلفادور، حيث أجلي أكثر من 3 آلاف شخص في ملاجئ مؤقتة. وقضى 10 أشخاص في غواتيمالا، وأُجلي نحو 11 ألف شخص من منازلهم، ودمّرت 4 جسور. وفي هندوراس، توفي شخص وأجلي أكثر من 1200، وعزلت الأمطار 180 منطقة، ودمّرت 22 منزلاً. وفي المكسيك، دفعت الأمطار السلطات إلى إجلاء نحو 80 شخصاً من مستشفى للأطفال في ولاية واهاكا. (رويترز)

قصف مكتب الصليب الأحمر في غزة

استنكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أول من أمس الجمعة، سقوط قذائف إسرائيلية قرب مكتبها في غرب مدينة رفح جنوبيّ قطاع غزة، ما ألحق أضراراً به وأوقع ضحايا، وحذرت من أن هذه الحوادث تعرّض حياة المدنيين لخطر. وقالت اللجنة، في بيان: «سقطت مقذوفات من العيار الثقيل على بعد أمتار قليلة من مكتبنا المحاط بمئات من النازحين الذين يعيشون في خيام، وأيضاً بزملائنا الفلسطينيين وأسرهم. وتسبب الحادث في تدفق أعداد كبيرة من الضحايا على مستشفى الصليب الأحمر الميداني بالمنطقة الذي استقبل 22 قتيلاً و45 جريحاً على الأقل».

وحذرت اللجنة من أن «إطلاق أطراف النزاع النار في محاذاة منشآت إنسانية ذات مواقع معروفة، وبينها للصليب الأحمر، يعرّض حياة المدنيين وطواقم الصليب الأحمر لخطر». وأشارت إلى أن «هذا الحادث الأمني الخطير يأتي بعد حوادث أخرى وقعت خلال الأيام الأخيرة. وبموجب القانون الإنساني الدولي يجب أن تتخذ أطراف النزاع كل التدابير الممكنة لتجنب إلحاق أذى وأضرار بمدنيين ومرافق إنسانية». ولم يعترف الجيش الإسرائيلي بأي دور في الحادثة، واكتفى بالقول إنها «قيد المراجعة، والتحقيق الأولي الذي أجري يدل على أن لا مؤشرات إلى تنفيذ غارة في المنطقة الإنسانية». وتواصل إسرائيل حربها رغم إصدار مجلس الأمن الدولي قرارين بوقفها فوراً، ومطالبة محكمة العدل الدولية بإنهاء اجتياح رفح. (الأناضول)

خلال مهمة إنسانية للصليب الأحمر في رفح (بشار طالب/ فرانس برس)

منع خريجين من مزاولة العمل في إدلب

إدلب ـ **عامر السيد علي**

يواجه خريجو جامعات مناطق سيطرة النظام السوري خطر عدم الحصول على فرصة عمل في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام بعد قرار لـ«حكومة الإنقاذ» ينص على ذلك. وجاء القرار الذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد عقب سلسلة احتجاجات نظمها طلاب الجامعات في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، والذين اعتبروا أن خريجي مناطق سيطرة النظام لا يستحقون فرص العمل المتاحة، ويجب عدم الاعتراف بشهاداتهم، أو تفضيلهم على خريجي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري. وأكد مصدر مقرب من حكومة الإنقاذ، أن الحكومة كلفت لجنة مشكلة من أساتذة جامعات لدراسة الأمر، وأقرت تلك اللجنة مجموعة بنود تشمل سحب رخص مزاولة المهنة من خريجي جامعات مناطق سيطرة النظام بعد منتصف عام 2019.

في المقابل، أصدر مجموعة من الخريجين المعنيين بالقرار بياناً عبروا فيه عن رفضهم، مؤكدين أنه قرار يخالف مبادئ الثورة السورية، وأن دراستهم في مناطق سيطرة النظام السوري لا تعني أنهم تابعون للنظام لأن تلك الجامعات ملك للشعب السوري وليست ملكاً للنظام، فضلاً عن عدم وجود بعض الاختصاصات في جامعات إدلب وحلب. وفضل طلاب تحدثنا إليهم عدم ذكر أسمائهم الحقيقية خشية التعرض للخطر، مؤكدين أنهم يبحثون حالياً عن مكان للهجرة، لكنه لن يكون في مناطق سيطرة النظام. من بين هؤلاء الطبيبة تقى (27 سنة)، وهي من مدينة الأتارب في ريف حلب الغربي، وتعيش تحديات كبيرة في مسيرتها المهنية بسبب تخرجها من جامعة في مناطق سيطرة النظام عام 2020.

تروي تقى لـ«العربي الجديد» تفاصيل معاناتها مع خبر سحب رخصة مزاولة المهنة قائلة، إنها اختارت الدراسة في مناطق سيطرة النظام بسبب نقص التخصصات في جامعات إدلب، ومنذ تخرجها، لم تتمكن من التخصص بسبب رفض السلطات المحلية، ما اضطرها إلى العمل طبيبةً عامة في المخيمات مع القيام بمهام اختصاصية طب أطفال. وتشير الطبيبة الشابة إلى أن «تجديد رخصة مزاولة المهنة يمثل مشكلة دائمة، إذ تطالب المنظمات التي تدير المستشفيات بتجديدها دورياً، وسحب رخصتها قد يتركني من دون عمل، ويضعني في موقف معيشي صعب. اشتريت منزلاً في إدلب، وفتحت عيادة في المخيمات على نفقتي الخاصة تلبية لمتطلبات (خدمة المخيمات) التي تفرضها الحكومة المحلية على الخريجين من جامعات مناطق سيطرة النظام، لكن الظروف الحالية تدفعني إلى التفكير جدياً في الهجرة. كنت قد اخترت البقاء والعمل في إدلب، رغم أنني قادرة على العمل في مناطق سيطرة النظام، وتلقيت دعماً من أفراد الكوادر الطبية الذين يدركون حق أي سوري في العمل بغض النظر عن مكان تخرجه».

تشعر تقى بالتمييز والإقصاء لأنها تخرجت من جامعة تابعة للنظام، رغم أنها ابنة المنطقة، وعانت كما عانى سكانها القصف والتهجير وفقدان الأقارب، كما أنها ليست «شبيحة» أو مؤيدة للنظام. وتؤكد أنها تقدمت لعدة فرص عمل في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، وكانت تجربتها ناجحة في المقابلات، لكنها رُفضت لأنه يتوجب عليها الحصول على ورقة من «الهيئة السورية للاختصاصات الطبية» التابعة لوزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة. وتخضع المنطقة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام في قوانينها إلى «النص الشرعي الإسلامي»، بينما تخضع المناطق التي تسيطر عليها فصائل الجيش الوطني المعارض لـ«القانون العربي الموحد»، وهو قريب من القوانين المعمول بها في مناطق سيطرة النظام. ويقول الباحث السياسي المقيم في إدلب، محمد أبو النصر، إنه «لا يمكن اعتبار كل من يقطن في مناطق سيطرة النظام عدواً للثورة، ومن تخرج اليوم كان طفلاً عندما بدأت الثورة، ومن الجيد أنه انتقل إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ومن ثم فإن رفض هؤلاء تعبير عن الحقد تجاه المجبرين إلى العيش في ظل ظروف سياسية وجغرافية خارجة عن إرادتهم. لا يوجد نص شرعي ولا قانوني يمنع إنساناً من مزاولة المهنة من دون جرم، وهذا يعد حرماناً من حقوقه المدنية، وإذا كان الشخص مجرماً أو (شبيحاً) يجب عرضه أولاً على القضاء، بينما كل سوري يحق له أن يعيش ويعمل في أي مكان من سورية».

لا قانون واضحاً

يرى الباحث السياسي بسام أبو عدنان أنه «لا يوجد في إدلب قانون واضح، وإنما يعتمد الحاكم على النصوص الدينية في حل القضايا، والشرع الإسلامي لا توجد فيه تفاصيل لبعض القضايا الآنية، لذلك يُعتمد على إصدار قوانين من خلال لجان معينة، فما هو النص الديني الذي يجيز منع خريجين من مزاولة المهنة؟».

تحقيق

ليس تدمير معبر رفح والسيطرة عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي سهلاً بالنسبة للغزيين، كونه منفذهم الوحيد إلى العالم الخارجي، ويشعر البعض أنه فقد الأمل الأخير بالنجاة

شريان غزة

تدمير معبر رفح يكسر الأمل الأخير

غزة ـ أمجد ياغي

فقد الغزيون أملهم الأخير، الذي كان معلقاً على المنفذ البري الوحيد المتوفر، بعد انتشار فيديوهات تصور معبر رفح بعد اقتحامه والسيطرة عليه على مدار حوالي شهر ونصف شهر، وقد دُمّر بالكامل في جهتي الاستقبال والمغادرة. وكان قد صمد باعتباره منفذاً وحيداً أكثر من 23 عاماً بعد تدمير مطار غزة الدولي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2001. وكان لهذه المشاهد تأثير كبير على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، كونه المنفذ الوحيد إلى العالم الخارجي بالنسبة إليهم. وكانوا يعتمدون عليه لإدخال الدواء والسفر والعلاج في الخارج، وخصوصاً خلال الأشهر الماضية وقبل السيطرة الإسرائيلية عليه. وكان البعض لا يزال ينتظر أية انفراجة للتوصل إلى آلية لفتح المعبر وإخراج الغزيين والجرحى والمرضى للعلاج في الخارج. وكانت وزارة الصحة في قطاع غزة قد صنفت أكثر من عشرة آلاف مريض أنهم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، بالإضافة إلى وجود ثلاثة آلاف منهم في حالة خطيرة وبحاجة لعمليات طارئة، إلى جانب أكثر من 30 ألف غزي مسجلين للسفر، منهم حملة جنسيات مصرية وآخرين إقامات خارجية أو يحتاجون للسفر بهدف الدراسة في الخارج، وقد باتوا جميعهم مسجلين في القطاع. يضاف إلى ما سبق العامل النفسي للغزيين بعد مشاهد تدمير المعبر بالكامل.

ومن بين أكثر الذين يعيشون ضغطاً نفسياً سوزي عبد الكريم (38 عاماً)، وهي فلسطينية تحمل الجنسية المصرية على اعتبار أن والدتها من أصول مصرية من مدينة العريش شمالي سيناء، وكانت تنتظر فتح المعبر لعلاج طفلها فاتح (10 سنوات) الذي أصيب بحروق في جسده وكسر في الكتف جراء القصف الإسرائيلي على مخيم النصيرات في فبراير/ شباط الماضي. عبد الكريم هي إحدى اللواتي هُجّرن من مخيم جباليا وتنقلت في مناطق عدة وصولاً إلى مخيم النصيرات، وكانت ضمن القوائم التي سُجل فيها اسمها للسفر. تقول إن اسمها كان قد اقترب من الصدور لكن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعبر حالت دون ذلك. في الوقت الحالي، تعيش ضغطاً نفسياً، هي التي نجت من المجزرة الإسرائيلية على مخيم النصيرات في الثامن من الشهر الجاري.

وتوضح في حديثها لـ «العربي الجديد»: «عشت معظم حياتي في مصر لأن والدي فلسطيني وأمي مصرية، كما أن عائلة والدتي من شمال سيناء التي تربطها بالفلسطينيين علاقة نسب. وزوجي هو أحد أقاربي. تزوجت في قطاع غزة ووافقت على العيش فيه إيماناً بالقضية الفلسطينية، وأصبحت مثل أية امرأة فلسطينية. وبقي معبر رفح صلة الوصل بيني وبين عائلتي». تضيف: «في الوقت الحالي، دمر كل شيء، والحروق تملأ جسد طفلي. لا نملك المال لتأمين سفر ابني إلى الخارج. تواصلت مع طبيب استعد للتكفل بعلاجه مجاناً في مستشفى في شمال سيناء، لكن الأمل اختفى مجدداً. يتألم طفلي يومياً حاله حال معظم الغزيين بسبب قلة العلاج والرعاية الطبية. وأنا الآن محبطة. إما أن أموت أو أختبر معاناة جديدة».

من جهته، كان فادي الحسنات (40 عاماً) ينتظر السفر لإجراء عملية بتقنية الليزر لتصحيح انحراف العين في أحد المستشفيات في مدينة نصر في العاصمة المصرية القاهرة. لكن نتيجة تغير سياسة التحويلات الطبية إلى مصر، باتت الأولوية للحالات الخطيرة وجرحى العدوان الإسرائيلي، إلى جانب كشوفات التنسيقيات وغير ذلك من أجل إجلاء العائلات الفلسطينية وأصحاب الإقامات الخارجية. كان يمكن للحسنات أن يصبر أكثر لإجراء العملية لكن نظارته كسرت ولا يملك المال لجلب أخرى جديدة، وبات يعاني انحرافاً حاداً في القرنية يؤثر على نظره بشكل أساسي، وبالتالي يحتاج إلى عملية ضرورية، ويعيش منذ إعلان تدمير معبر رفح ضغطاً نفسياً حاداً، كما يوضح. حصل الحسنات على علاج وقطرة عين خلال الأشهر الماضية ليبقى وضعه مستقراً، بالإضافة إلى نظارته قبل أن تنكسر، لكنه الآن حرم من العلاج والمساعدات الغذائية التي كان يحصل عليها وعائلته النازحة في منطقة المواصي، وبات يعيش حالة من الإحباط وتزداد آلامه بسبب ضعف النظر.

يقول الحسنات لـ«العربي الجديد»: «معبر رفح بالنسبة إلينا هو السبيل لتأمين معيشة الغزيين، وهو منفذ لتحسين الحالة الصحية للمرضى ولم الشمل بين العائلات كحال عائلتي. من خلاله، ألتقي بأشقائي العاملين في دولة قطر والإمارات، بالإضافة إلى إدخال المساعدات الإنسانية»، لافتاً إلى أنه «بوابة غزة الوحيدة إلى العالم الخارجي، لكننا الآن مثل العصفور في قفص وقد اختفى مفتاحه عمداً».

وأعلنت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، يوم الأربعاء الماضي، أن معبر رفح بين غزة ومصر دمر بالكامل ولم يعد صالحاً للاستخدام في عمليات العبور في ظل قيام الاحتلال بشقّ طريق جديد بين معبر كرم أبو سالم ومعبر رفح، وأطلق عليه اسم «طريق دافيد»، وهو ما سيغير خريطة المنطقة التي يسيطر عليها الاحتلال مع محور فيلادلفيا بالكامل.

وكان لدى عائلات غزية الأمل في تحسين واقع المساعدات الإنسانية في ظل الحاجة الكبيرة، من بينها الأدوية التي كانت تصل إليهم عبر معبر رفح. كريم طمّرة (25 عاماً) كان ينتظر السفر للدراسة في تركيا، بعدما صادق على كامل شهاداته. لكن تدمير منزله هجره أكثر من مرة وصولاً إلى مدينة دير البلح. وكان يأمل فتح معبر رفح بعدما أتم كافة الإجراءات الرسمية للدراسة في الخارج. لكن أحلامه لاستكمال درجة الماجستير تلاشت بعد احتلال المعبر بالكامل وتدميره. ويقول لـ«العربي الجديد»: «ضاع مستقبلي وضاعت حياتي. إما سأستشهد أو أبقى في سجن غزة». إلى ذلك، يتحدث الباحث الاجتماعي عبد الكريم أبو عودة عن حياة الغزيين طوال سنوات الحصار في معبر رفح كونه منفذاً فُرض عليهم ولا بديل عنه. ويعتبر أن تدميره يغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لقطاع غزة بالكامل، عدا أنه نافذتهم على العالم الخارجي. كانوا يعتمدون عليه لإدخال الدواء والسفر والعلاج في الخارج، والكثير من مناحي الحياة الأخرى. ويقول أبو عودة لـ«العربي الجديد»: «ارتبط معبر رفح في السنوات السابقة بحياة الغزيين، بالفرح والحزن. كان كثيرون يربطون نمط النجاة في الحياة باجتياز معبر رفح والحواجز المصرية في سيناء نتيجة الظروف الأمنية في المنطقة». في هذا الإطار، يعتبر أن معبر رفح هو طوق النجاة الوحيد لهم. بالتالي، سيؤثر تدميره على كافة المناحي المستقبلية لمدينة غزة لأن إنشاءه على مدار السنوات الماضية لم يكن سهلاً.

يعتبر معبر رفح من أكثر المعابر التي تصدرت أخباره الصحف العالمية طوال السنوات الماضية كونه شرياناً أساسياً لحياة الغزيين، بالإضافة إلى تأثره بالظروف السياسية المحيطة بالمنطقة ومعاناة الغزيين أمام بواباته المستمرة في ظل إغلاقه خلال السنوات ماضية، ما أدى إلى وفاة غزيين. ويعود تأسيس المعبر إلى أحداث النكبة الفلسطينية وإدارة الجانب المصري شؤون قطاع غزة حتى احتلاله عام 1967 وخضوعه للسيطرة الإسرائيلية التي كانت تحتل سيناء، وكان الاحتلال الإسرائيلي يخنق الغزيين أمام بواباته، لكنه شُيّد معبراً رسمياً برياً عقب الاتفاق المصري الإسرائيلي للسلام عام 1979 وانسحاب إسرائيل من سيناء عام 1982. وبموجب اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، اتُّفق على إعادة فتح المعبر أمام حركة الأفراد والبضائع، لكن الاحتلال الإسرائيلي سيطر عليه من خلال «هيئة المطارات الإسرائيلية» حتى انسحابه من القطاع وإغلاق مستوطناته عام 2005، وتفعيل اتفاقية المعابر الفلسطينية عام 2005. ونشر مراقبون أوروبيون لمراقبة حركة المعبر بمشاركة مصر وإدارة الجانب الفلسطيني حتى عام 2007، ثم أغلق بسبب الانقسام الفلسطيني وإدارة حركة حماس المعبر. نشب خلاف فلسطيني مصري بسبب إدارة حركة حماس قطاع غزة، ما أدى إلى إيقاف عمل المعبر جراء اعتبار مصر أن المعبر يجب أن يدار فلسطينيا وأوروبياً استناداً إلى اتفاق المعبر عام 2005. ثم تغيرت الأحوال بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني عام 2011 ، وقررت الحكومة المصرية فتح المعبر بشكل دائم، وشهدت غزة تغيراً على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وحركة النقل، وصولاً إلى تغير نظام الحكم المصري عام 2013 وإغلاق المعبر وتدمير الأنفاق الحدودية. وفي منتصف عام 2018، تغير واقع عمل المعبر بسبب مسيرات العودة الكبرى المطالبة بإحياء قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة عام 1948 وفك الحصار الإسرائيلي، فأعلن عن فتح المعبر واستمر العمل فيه ساعات محدودة يومياً حتى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليه في السادس من مايو/ أيار العام الحالي.

تهجير جديد من رفح (بشار طالب/ فرانس برس)

معبر رفح لم يعد صالحاً للاستخدام في عمليات العبور

تدمير معبر رفح سيغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لغزة

10,000

وأكثر هو عدد المرضى ممن يحتاجون للعلاج في الخارج، بحسب وزارة الصحة في قطاع غزة.

أخطاء في جوازات السفر تعطّل رحلات روس

تزخر مواقع التواصل الاجتماعي بقصص عن عدم تمكن الروس من السفر نتيجة اكتشاف أجهزة أمن في المطارات أخطاء في جوازاتهم، أو عدم مطابقة كتابة الاسم ببطاقات هوياتهم، ما كبدهم خسائر مالية فادحة

موسكو ـ رامي القليوبي

صودرت مئات الجوازات في المنافذ الحدودية الروسية (كيريل قدريافتسيف/ فرانس برس)

تفاقمت منذ نهاية العام الماضي ظاهرة اكتشاف أخطاء مطبعية، مثل نقص حرف أو عدم الدقة في كتابة اسم منطقة مسقط الرأس، في جوازات سفر مواطنين روس، وذلك إثر دخول قانون أسباب إبطال سريان جوازات السفر قيد التنفيذ. وأدى ذلك إلى مصادرة مئات الجوازات في المنافذ الحدودية.

ورغم أنه كان يجري رصد أخطاء في جوازات سفر الروس حتى اعتماد القانون، لكن أفراد الجوازات كانوا يكتفون بلفت أنظار المسافرين إليها من دون مصادرتها.

ودفع هذا الوضع الفاعلين في سوق السياحة الخارجية الروسية إلى دق ناقوس الخطر، خاصة أن قسماً من الأخطاء يتعلق بازدواجية المعايير في نقل حرف «يُو» الروسي إلى الأبجدية اللاتينية، أو اعتماد التسميات الروسية لأماكن ميلاد من وُلدوا في عهد الاتحاد السوفييتي. ويقرّ نائب رئيس اتحاد الشركات السياحية الروسية ديميتري غورين بوقوع حوادث متكررة بسبب الأخطاء في جوازات سفرهم، ويؤكد أن المواطنين يتحملون مسؤولية سلامة أوراقهم من دون المسّ بحقهم في مقاضاة الجهات التي أصدرتها. ويقول لـ«العربي الجديد»: «في حال رصد أي مواطن خطأً في جواز سفره يجب أن يتوجه إلى جهة إصداره للحصول على جواز معدل خلال أيام». وحول كيفية تصرف سائح في حال مصادرة جواز سفره، يضيف: «لا تتحمّل شركات الطيران والسياحة والتأمين المسؤولية عن سلامة جواز السفر أو عدمها. يجب أن يراجع المواطنون صحة البيانات، وهم يملكون الحق في اللجوء إلى القضاء ورفع دعوى ضد الجهة المصدّرة لجواز السفر، وتتوفر أدلة كثيرة لوقوف القضاء في صف المدعين». يحمّل كبير الخبراء القانونيين في موقع «السائح على حق»، ميخائيل جيتنوخين، مديريات وزارة الداخلية المصدّرة لجوازات السفر مسؤولية ورود أخطاء في الجوازات، ويلفت إلى ظاهرة تغيير أسماء العديد من المدن بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ما يعني أن كتابة مكان الميلاد يجب أن تكون مختلفة إذا كان المواطن وُلد قبل عام 1991 أو بعده. ويقول جيتنوخين لـ«العربي الجديد»: «أعتبر مثل غالبية الخبراء القانونيين أن الجهات المصدرة للوثائق تتحمّل مسؤولية الأخطاء الواردة فيها، أي وزارة الداخلية غالباً. وأثبتت الممارسات القضائية أنه في حال عدم إنجاز الرحلة أو تكبد السائح أي خسائر نتيجة منعه من عبور الحدود بسبب خطأ، تتحمّل مديرية وزارة الداخلية المعنية المسؤولية».

تتعلّق أخطاء بالازدواجية في نقل حرف «يْو» الروسي إلى اللاتينية

تختلف كتابة مكان الميلاد إذا وُلد المواطن قبل عام 1991 أو بعده

ويضرب أمثلة على الأخطاء الأكثر انتشاراً في جوازات السفر، ويقول: «هناك حالات لعدم تطابق البيانات الواردة في الجوازين الخارجي والداخلي، ووجود أخطاء في الأسماء الجغرافية، مثل ذكر اسم مدينة معدلاً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي رغم أن حامل الجواز وُلد في عهد الاتحاد السوفييتي، كما الحال بالنسبة إلى مدينة يكاتيرينبوغ التي تقع في منطقة أورال والتي كانت تسمى سفيردلوفسك سابقاً». ويوضح أن انتشار الظاهرة دفع بعض شركات التأمين إلى إضافة بند «خطأ في الوثائق» إلى قائمة أسباب إلغاء الرحلة التي تغطيها البوليصة، بعدما كانت تقتصر سابقاً على الإصابة بوعكة صحية ورفض القنصلية الأجنبية إصدار التأشيرة وغيرهما من الظروف القهرية الاستثنائية.

أخيراً، أقرّت وزارة الداخلية الروسية بحصول مشكلات لدى عبور الحدود بسبب أخطاء في جوازات السفر، لكن الناطقة باسم الوزارة إرينا فولك اعتبرت أن الظاهرة «ليست واسعة»، ودعت المواطنين إلى تحري الدقة عند تسلم جوازات السفر.

وكانت وزارة الخارجية الروسية أوضحت أن «الاسم ذاته قد يُكتب بالأحرف اللاتينية بطرق مختلفة، ما يعني أن هذا الأمر ليس خطأً أو سنداً لمصادرة جواز السفر».

وفي مايو/ أيار الماضي، حذر اتحاد الشركات السياحية الروسية من تزايد حالات مصادرة جوازات السفر، واستشهد بحوادث نتجت من كتابة اسم مدينة يكاتيرينبورغ بدلاً من سفيردلوفسك في خانة مكان الميلاد، وأخرى شملت اسمي «سيميون» و«فيودور» بسبب احتوائهما على حرف «يْو».

يذكر أن التعديلات على القانون الفيدرالي الخاص بنظام السفر من روسيا وإليها دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وحددت وجود بيانات غير دقيقة من بين أسباب إبطال مفعول جوازات السفر. ويصنّف القرار الحكومي رقم 2090 البيانات غير الدقيقة إذا اختلفت عن تلك الواردة في المنظومة الحكومية لتسجيل الهجرة ومحلات الإقامة.

الألغام «الحيّة» نزيف مستمر في ليبيا

جعلت سنوات الحرب مناطق ليبية عدة في دائرة مخاطر الألغام والمخلّفات غير المنفجرة، ويطالب خبراء بدعم جهود «تنظيف» مساحات واسعة من الأراضي

طرابلس ـ أسامة علي

لا تزال الألغام ومخلّفات الحرب الحيّة المنتشرة بين المنازل تهدد حياة الليبيين، ولم تستطع السلطات انتشالها كلها، و«تنظيف» الأحياء والمدن التي شهدت حروباً ضارية خلال السنوات الماضية. وفي آخر إحصاء أممي عن ضحايا الألغام ومخلّفات الحرب، أعلن مسؤولون في بعثة الأمم المتحدة لإزالة الألغام في ليبيا أن الحوادث المرتبطة بالألغام والذخائر غير المنفجرة أسفرت عن مقتل وجرح 35 مواطناً بين إبريل/ نيسان 2023 وإبريل 2024، ومن بينهم 26 طفلاً. وأوضحت مديرة البعثة فاطمة زريق، في كلمة ألقتها خلال ورشة نظمها المركز الليبي لمكافحة الألغام في طرابلس، أن أكثر من 400 شخص قتلوا أو أصيبوا في حوادث مرتبطة بالذخائر ومخلّفات الحرب في ليبيا خلال السنوات الخمس الماضية. وأوضحت أنه جرى تأمين نحو 36% من الأراضي التي جرى تحديد وجود الألغام ومخلّفات حرب فيها، لكن مساحة تقدّر بنحو 436 مليون متر مربع لا تزال خطرة بسبب استمرار وجود مخلّفات الحرب فيها.

ولفتت زريق إلى أن الأرقام المعلنة تؤكد المخاطر الكبيرة لمخلفات الحرب التي تستدعي تعاوناً دولياً كبيراً لتعزيز قدرات إزالة الألغام في ليبيا، ومساعدة السلطات في تحديد الاحتياجات والأولويات المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر وتقليلها. وبينما ليست الأرقام التي أعلنتها البعثة الأممية الأخيرة لضحايا الألغام في ليبيا نهائية، أصيب ثلاثة أطفال بانفجار لغم في حي المطبات بطريق المطار جنوبي العاصمة طرابلس. وأشار جهاز الإسعاف والطوارئ إلى نقل الأطفال الثلاثة المصابين إلى مستشفيات في العاصمة لتلقي العلاج اللازم. ويذكر الطبيب عبد السلام الشافعي الذي يسكن في حي المطبات، أن أحد الأطفال الثلاثة لا يزال يعاني مضاعفات إصابته بشظية في الرأس، وهو في حال الخطر. ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن مستشفيات العاصمة تملك إمكانيات معالجة مصابين بمخلّفات الحروب، كما تتواصل مع السلطات لنقل من يحتاج إلى علاج متقدم إلى الخارج، لكنه استدرك أنه «من الضروري وضع حدّ للنزيف المستمر». وفي إبريل الماضي، أعلنت بلدية أوباري (جنوب) إصابة 11 شخصاً بانفجار قنبلة من مخلّفات الحرب التي شهدتها المدينة قبل ست سنوات.

وقال عمدة البلدية، أحمد ماتكو: «عثر أطفال على لغم أرضي داخل حي سكني، وحركوه مرات فانفجر». ومطلع الشهر ذاته، أعلن مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» مقتل تسعة أطفال ليبيين بانفجار ألغام وذخائر غير منفجرة خلال عام. وجاء إعلان «يونيسف» في مناسبة اليوم العالمي للتوعية بخطر الألغام، والذي تحدثت فيه عن تنفيذ برامج لتوعية 150 ألف شخص من بينهم 38 ألف طفل، من مخاطر مخلّفات الحرب في ليبيا، وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الليبية.

وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلن جهاز الإسعاف والطوارئ الحكومي إصابة مواطن بانفجار لغم في منطقة عين زارة جنوبي العاصمة طرابلس. وأشار إلى أن الانفجار سبّب بتر قدم المواطن ويده. ويشدد الضابط في جهاز الهندسة العسكرية، عثمان بن رابحة، لـ«العربي الجديد»، على ضرورة وضع حدّ لمخاطر مخلّفات الحروب، ويطالب السلطات بعدم الاعتماد على الجهود الدولية التي لا تقدم أرقاماً واضحة في شأن عدد الضحايا بسبب تبدل موظفيها وتعدد الجهات التي قدمت منها، فبعثة الأمم المتحدة لإزالة الألغام في ليبيا أعلنت مقتل أو جرح 29 طفلاً بانفجار ألغام ومخلّفات حربية، أما «يونيسف» فأعلنت أن عدد الضحايا الأطفال هو تسعة». يضيف: «بذلت الجهات الحكومية والعسكرية في ليبيا جهوداً كبيرة، ونقلت كميات ضخمة من مخلّفات الحرب وأتلفتها». ويطالب بن رابحة بضرورة أن تشرف لجنة «5+5» العسكرية الليبية المشتركة على عملية إزالة مخلّفات الألغام، «فهي الجهة الوحيدة التي تستطيع الوصول إلى خرائط مزارع الألغام التي نُشرت في أحياء جنوبي طرابلس من أجل تسهيل تحديد مواقع الألغام المدفونة لأنها مصدر الخطر. وما جرى نقله فعلياً هو مخلفات ظاهرة على سطح الأرض جرى جمعها أو انتشال بعضها استناداً إلى معلومات وفرها مواطنون».

وشهدت مناطق جنوبي طرابلس حرباً اندلعت لمدة عام ونصف العام خلال عدوان مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على العاصمة عامي 2019 و2020، وخلّفت ألغاماً ومخلّفات الحرب على مساحات واسعة.وتعاني مدن ومناطق ليبية أخرى خارج العاصمة مخاطر مخلّفات الحرب بسبب ما شهدته من حروب خلال السنوات الماضية، ومن بينها أوباري ومرزق وسرت وبنغازي ودرنة.

تعتمد السلطات الليبية على الجهود الدولية لتفكيك الألغام (حازم تركية/ الأناضول)

جرى تامين نحو 36% من أراضي ليبيا حتى اليوم (محمود تركية/ فرانس برس)

أطفال أجبرتهم الحرب على النزوح (إبراهيم حامد/ فرانس برس)

السودان المنسي

منظمات تكتفي بالتحذير من الأسوأ

لا يبدو أن السودان يشهد أية انفراجة إنسانية، بل تزداد الأوضاع مأساوية يوماً بعد يوم. وتكاد المنظمات الإنسانية تتسابق فيما بينها للإعلان عن المزيد من الكوارث. مؤخراً، أعلن رئيس منظمة «أطباء بلا حدود» كريستوس كريستو أن السودان يشهد «إحدى أسوأ الأزمات التي عرفها العالم منذ عقود». ونشر حساب المنظمة على موقع إكس نقلاً عن كريستو قوله إن السودان يشهد «إحدى أسوأ الأزمات التي عرفها العالم منذ عقود. إلا أن الاستجابة الإنسانية غير كافية على الإطلاق». كما أعلن مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان جاستن برادي أن الصور التي ترد من بعض المناطق في السودان تذكّر بالأسوأ في أي مجاعة شهدوها في أي مكان، منبهاً إلى وجود مجموعة كاملة من المخاوف هناك، بما فيها النزوح، وخطر المجاعة، والحماية، وسوء التغذية الحاد بين الأطفال.

وحذر مسؤولون أميركيون من أن السودان يواجه مجاعة يمكن أن تصبح أسوأ من أي مجاعة شهدها العالم منذ المجاعة في إثيوبيا قبل 40 عاماً.

ويشهد السودان منذ 15 إبريل/ نيسان من العام الماضي حرباً دامية بين القوات المسلحة النظامية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، أعقبتها أزمة إنسانية عميقة. وكانت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة قد كشفت أن عدد النازحين داخلياً في السودان وصل إلى أكثر من 10 ملايين شخص. وتستمر المنظمات في التحذير من الأسوأ.

(العربي الجديد)

فروا إلى تشاد (دان كيتوود/ Getty)

معاناة مستمرة (دان كيتوود/ Getty)

بؤس (فرانس برس)

ينتظرون الحصول على مساعدات (فرانس برس)

تدرس بمبادرة من متطوعين (فرانس برس)

باتت مجبرة على نقل المياه (فرانس برس)